

سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وفروعها ومكاتبها وتقييمها

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال ، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفق الأنظمة.

أولاً الرقابة:

أ- بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كبير في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة ، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمديريهم بصفة : يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مهمة.
- تقرير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم وتوجيه القرارات.
- تقرير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيههم وتشتمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك



القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة ومناسبة للجمعية.

- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتظلمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً المبادئ:

- أ- مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
- ب- مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقاب وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- ج- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- د- مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لإنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، ويعد الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.





المراقبة الداخلية: هي نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وإدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في الجمعية وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة وإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

المراجعة الداخلية: هي الإجراءات والأنشطة التي يقو بها مجموعة من موظفي الجمعية تعينهم الإدارة بغرض فحص وتقييم الأنشطة المختلفة للجمعية والتحقق من صلاحية النظم والسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة وصحة تطبيقها.

الفرق بين المراقبة الداخلية والمراجعة الداخلية:

يعتقد البعض أن المراقبة الداخلية هي المراجعة الداخلية وأنه لا فرق بينهما وبين الضبط الداخلي وهذا الاعتقاد من قبيل الخلط الذي لا مبرر له علمياً

فالمراقبة الداخلية هي: نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وإدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في الجمعية وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة وإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وتشمل وسائل المراقبة الداخلية ما يلي:

- ١- نظام الضبط الداخلي.
- ٢- المراجعة الداخلية
- ٣- رقابة الموازنة

الضبط الداخلي هو الإجراءات التنظيمية الإدارية والمحاسبية التي بموجبها يتم تنفيذ وضبط العمليات التي تقوم بها الوحدة تلقائياً وبصفة مستمرة ويتضمن ذلك تقسيم العمل وتوزيعه وتنظيمه وتحديد الاختصاصات والواجبات والفصل بين الوظائف والمسئوليات ، والتأمين على الأصول ، والتفتيش المفاجئ ، واستخدام وسائل الرقابة المزدوجة ، وتدريب الموظفين وغيرها.



المملكة العربية السعودية جمعية الجبيل الخيرية



الرقم :

التاريخ :

المرفقات :

المراجعة الداخلية: هي الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها مجموعة من موظفي الجمعية وتعينهم الإدارة بغرض فحص وتقييم الأنشطة المختلفة للجمعية والتحقق من صلاحية النظام والسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة وصحة تطبيقها.

رقابة الموازنة: وتتمثل في وضع خطة مالية مستقبلية تحدد اهداف الجمعية ، ويتم مقارنتها لاحقاً بما تم تنفيذه فعلاً ودراسة وتحليل الانحرافات.

المسؤوليات

تطبيق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها ، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة في اجتماع مجلس الإدارة بجلسته التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٠٧م.



للتواصل :

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١٠) وتاريخ ١٣٨٩ / ٥ / ٢٠هـ